



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ برئاسة القاضي السيد محمد المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامی وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب الشنجلدي وعهود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كورجيس وحسين أبو الحسن المائولون بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز/المدعى/إعداد خليفة شرقي وميلاء المحاميان علاء طالب السطائسي

وسريد محمد الخطاب .

المميز عليه /المدعى عليه/وزير الداخلية/إضافة لوفيلته وميلاء الرائد الطسوفي مسعود

مهدي عبدالله .

#### الإتهام

ادعى المدعى (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله كان ملتصقاً في وزارة الداخلية قبل عام ٢٠٠٣ وبتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ بأمر موكله في مديرية شرطة كهراباء الفرات الأوسط على الملاحة الدائم وليس يعقود مؤقته حسب ما جاء بكتاب المديرية العامة لإدارة الموارد البشرية/إسم ترقية العزائب والمرقم (١٤١١٥) في ٢٠١٢/٣/٣١ ، ولم تحسب له أي خدمة من تاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ وتغايبة رئيسا طموه موكله بسوارة الداخلية بتاريخ ٢٠١١/١/١ ، نظم المدعى بموجب نظلمه المرقم (٨٠٧/٣١) في ٢٠١٢/٦/٦ الا انه لم يبت بالنظم رغم مضي المدة القانونية ، أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢ طالباً بالحكم باستساب خدمته لأغراض الترقية والترقيع والتقاعد من تاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ وتغايبة ارتباطه بوزارة الداخلية في ٢٠١١/١/١ أسوة بالفراخ من الضباط الذين تم احتساب خدمتهم بعد تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العتبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ويعهد اضبارة (٢٠١٢/ق/٣٣٣) حكماً بالاتفاق يقضي ببرد الدعوى ، ضمن المميز بالحكم بواسطة وميلاء أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لانتخه التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/١/١٤ طالباً لفضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في القرار المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون

كواليتي عيراق  
داد كاي بيلاي نيكيحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٠/اتحادية/تتميز/٢٠١٣

تأسيساً على اعتمادها إذ تبين بأن المدعي يطلب احتساب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ ونقابة ارتباطه بوزارة الداخلية في ٢٠١١/١/١ وما يترتب على ذلك من حقوق تتعلق بالتقنية والترقيع والتقاعد ويطلب احتساب المرسوم (٣٩٦) في ٢٠١١/١٠/١٥ الصادر من المدعي عليه (مكتب التوكيل الاقدم لوزارة الداخلية/الدائرة القانونية) الموجه الى مديرية ادارة الضباط/انقسم الترقية والذي والذي نص على (كتابكم المرقم (٦١٣) في ٢٠١١/٩/٢٠ ولاحقاً كتابنا المرقم (٣٥٠) في ٢٠١١/٨/١٢ و (٣٧٠) في ٢٠١١/٩/٢٠ المتضمن لود اعلامك بأنه بموجب المداونة التي جرت يوم السبت الموافق ٢٠١١/١٠/١٥ بين السيد معاون التوكيل تشطون الإدارية (القواء فضل حيدر) والسيد مدير قسم الترقية (حميد صالح احمد الدوري) والذي بموجبه تم شرح كافة النقاط المتعلقة بموضوع كتابكم اعلاه وحسم الموضوع)) وحيث أن ما تضمنه الكتاب المنوع اعلاه اعلاه تم بكن قراراً أو أمراً (ارياً في ضمن به امام محكمة القضاء الإداري استناداً لأحكام المادة (٧/١٢١/٢) من قانون مجلس شورى الدولة المعدل رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ لما تقدم فتكتم الدعوى قد اقيمت بدون أساس من القانون مما يستوجب ردها وحيث أن محكمة القضاء الإداري سارت في هذا الاتجاه وقررت رد الدعوى فهلكه يكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الظعن التميزي وتحصيل التمييز رسم التمييز وصرف القرار استناداً لأحكام المادة (٥/٢١١) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

  
الرئيس  
سعدت المحمود

  
العضو  
فاروق محمد السايدي

  
العضو  
وفاة ناصر حسين

  
العضو  
أكرم فاضل المويري

  
العضو  
أكرم أحمد الجابر

  
العضو  
محمد صائب التليبي

  
العضو  
جود صالح التميمي

  
العضو  
مبتاخير شعمون

  
العضو  
حسين أبو اتا